



الرقم: ٢٠١٥/ ٢٦

التاريخ: ٢٨ يوليو ٢٠١٥

يهدى الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف أطيب تحياته إلى مكتب  
المفوضية السامية لحقوق الإنسان،،

بالإشارة إلى رسالة مكتب المفوضية السامية رقم RRDD/HRESIS/JS/PO/CH/is بتاريخ  
١٨ مايو ٢٠١٥ بشأن طلب إبلاغه بمعلومات حول حماية حقوق إنسان العاملات  
المهاجرات وتوفير ظروف عمل منصفة وضمان الحماية القانونية من العنف والاستغلال لجميع  
النساء بمن فيهن العاملات في مجال الرعاية، وحماية حقوق إنسان الأطفال المهاجرين،  
والممارسات السلمية التي يمكن من خلالها تعزيز وحماية حقوق العمال المنزليين المهاجرين.

يرفق الوفد طيه رد وزارة الداخلية في هذا الشأن.

وينتهز الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة هذه المناسبة ليعرب لمكتب  
المفوضية السامية عن فائق الاحترام والتقدير.



High Commissioner for Human Rights Office  
Palais des Nations  
CH-1211 GENEVE 10

المرفقات: متصلة

م م / ب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

MINISTRY OF INTERIOR  
Undersecretary Ministry of Interior



وزارة الداخلية  
وكيل الوزارة

### تقرير

## بشأن / قرار الجمعية العامة رقم (A/RES/69/167) الخاص بتعزيز وحماية حقوق العمال المنزليين المهاجرين

تشير قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى حماية الحقوق المتعلقة بالمهاجرين عموماً ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن جميع الناس يولدون أحراراً متساويين في الحقوق والواجبات دون أي تمييز بين بني البشر ولكل فرد الحق في التنقل وفي اختيار محل إقامته ، وكذلك تشير جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بذلك وخاصة اتفاقية مناهضة التعذيب والضرب والعقوبات القاسية اللاإنسانية أو المهينة إذا كان ذلك كله بوجه عام ، فإن الأمر يكون له خصوصية في تعزيز وحماية حقوق العمال المنزليين المهاجرين من خلال الممارسات السليمة التي يمكن أن تعزز هذا الحق للعمال المنزليين ، خاصة وأن نسبة حوالي (٩٠٪) من العمالة المنزلية من النساء وهذه النسبة تساهم بقدر كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد التي تهاجر إليها للعمل وتعتبر العاملة المنزلية والعامل المنزلي له دور أساسي ويمثل عملهم عمل له قيمة وكرامة نظراً للجهد المبذول في الخدمة المنزلية ولذلك يجب أن تضمن لهم دول المقصد معاملة إنسانية تكفل كرامتهم وتوفير جميع أنواع الحماية لهم ، كما إعطاء العناية الواجبة لمنع أي اعتداءات تقع عليهم من أي نوع والتحقيق مع مرتكبيها حماية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للضحايا - خاصة الجرائم المنظمة العابرة لحدود الدول مثل جرائم الإتجار في البشر وتهريب المهاجرين - كما يجب على جميع الدول أن تعزز وتحمي حقوق الإنسان وخاصة النساء ، فيجب أن تصون كرامتهم وإعادة النظر في فترات احتجازهم وأماكن الاحتجاز التعسفي أو التعذيب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



MINISTRY OF INTERIOR  
Undersecretary Ministry of Interior

وزارة الداخلية  
وكيل الوزارة

على الدول أن تضع منهج وأسلوب لمساعدة ودعم العمالة المنزلية كنوع من المهاجرين الضعفاء بصرف النظر عن جنسيتهم - والاتصال بسفارتهم في حالة السجن أو الحبس الاحتياطي أو الاحتجاز لأي سبب - وتحسين الظروف المتصلة بأجورهم وأوضاعهم الصحية وسلامتهم في أماكن العمل التي يعملون بها وتسهيل مهمة تحويل معاشاتهم ونقودهم إلى بلدانهم الأصلية أو أي بلد آخر يرغبون في التحويل إليها.

يجب على دول المقصد أن تعترف بمهارات العمالة المهاجرة وأن توفر لهم عند الاقتضاء العمل المنتج اللائق بما يتوفر لديهم من مهارات.

يجب على جميع دول المقصد التي تستقبل العمالة المنزلية أن تصدر مزيد من التشريعات الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وحماية حقوقهم.

ويخصوص العمالة المنزلية فإنه يجب أن يكون هناك ورشة عمل الهدف منها أمرين ، هما :-

١. الأمر الأول : تحسين إدارة وتنظيم هجرة الأيدي العاملة.

٢. الأمر الثاني : توفير العمل اللائق للعمالة المنزلية.

● بالنسبة للأمر الأول :-

تحسين إدارة وتنظيم هجرة الأيدي العاملة وذلك نتيجة زيادة هجرة الأيدي العاملة زيادة هائلة في منطقة الخليج العربي والهجرة تتبع الكفالة ( وهي علاقة أصحاب الأعمال بالعمال ) .

وهذه تمثل عقود إذعان عادة عن طريق أن الكفيل هو الذي يضع شروط العمل والإقامة وهذا النظام يؤدي إلى عدم المساواة لأن أصحاب الأعمال تتحكم في العمال من ناحية ( الأجور - ساعات العمل - الاعتداء البدني والجنسي ) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

MINISTRY OF INTERIOR  
Undersecretary Ministry of Interior



وزارة الداخلية  
وكيل الوزارة

- وهذا النظام يجبر العمالة على وظائف وأعمال ليست من اختيارهم ولذلك بدأت الدول وحكومتها في إصلاح الكفالة لتلافي أي عيوب ظاهرة فيه.
- وهذا المشروع يؤدي بالنسبة للعمالة المنزلية إلى علاج حالات تتمثل في الأتي ( حالات العمل الجبري والإتجار في البشر، وذلك عن طريق قاعدة بيانات. وإصلاح سياسات العمالة المنزلية على وجه الخصوص والشركاء في هذا المشروع هم صناع السياسات في الدولة متمثلة في وزارة العمل، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وممثلوا النقابات العمالية في دول المنشأ ودول المقصد والمستفيدون هم أصحاب العمل، والعمالة (العمالة المنزلية بصفة خاصة).
- مشروع إنشاء شبكة الهجرة وإدارتها :-
  - والذي يتضمن إنشاء أدوات جديدة لإدارة الهجرة ويتم توفير المساعدة من خلال :-
    - أ. الأبحاث المستندة إلى جمع بيانات.
    - ب. الخدمات الاستشارية لتطبيق الإصلاحات.
    - ج. كسب التأييد لصناع القرار.
    - د. برامج تعليم لكبار المسؤولين والإداريين ودورات تدريبية على التعامل مع هذه الأمور.
- وهذا المشروع يحقق نتائج ثلاثة :-
  - 1- إدارة هجرة الأيدي العاملة في بلدان المقصد .
  - 2- تحسين الخدمات المتاحة أمام المجتمعات المعنية والعمال المهاجرين
  - 3- تقديم سلسلة من المساعدات الفنية الهادفة إلى تحسين القوانين أمام المؤسسات المسئولة عن مكافحة استغلال الأيدي العاملة.
- ويجب إنشاء شبكة الهجرة وإدارتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووضعها موضع التطبيق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



MINISTRY OF INTERIOR  
Undersecretary Ministry of Interior

وزارة الداخلية  
وكيل الوزارة

أن شبكة الهجرة هي القلب النابض لمبادرات منظمة العمل الدولية المعنية  
بالهجرة في الدول العربية وستقوم شبكة الهجرة والإدارات التابعة لها في منطقة  
الشرق الأوسط بإجراء بحث حول متطلبات الهجرة على المدى الطويل وسيتم  
الاختبار التجريبي لها في الكويت وقد تطبق ذلك في عمان والبحرين في مرحلة  
لاحقة ، ومن المتوقع أن يساهم المشروع في فتح باب النقاش حول نظام الكفالة  
الحالي المرتبط بحاجة أصحاب الأعمال الفردية.  
وفي السنوات الأخيرة اتخذت النقابات العمالية في البحرين والكويت وعمان  
موقفا فاعلا لحماية العمال المهاجرين من خلال الأنشطة الإقليمية للتدريب  
والتعاون بين النقابات في مايو ٢٠٠٩ وتم توقيع اتفاقيات النقابات في نيبال والبحرين  
والكويت ومعالجة شكاوي العمال المهاجرين بطريقة أكثر فعالية وصراحة.  
يجب أن يكون هناك أشكال للعمل في قطاع العمل المنزلي وذلك بالشراكة مع  
منظمة العمل الدولية الخاصة بالعمل المنزلي والمشروع الإقليمي المشترك الممول  
من إدارة التنمية والمعني بالعمالة المنزلية. كما يجب تسليح منظمات المجتمع  
الأهلي بالوسائل الهادفة إلى دعم الحاجات المحددة لدى النساء المهاجرات في  
المنطقة وذلك عن طريق اشتراك الجمعيات النسوية الوطنية والدولية من اجل  
تحديد الحاجات والتدخلات الأساسية والمساواة في الأجور عن الأعمال التي لها  
قيمة متساوية ، ومنع التوقيف التعسفي والترحيل .

انتهى ،،،